Document: EB 2021/132/R.27
Agenda: 16(b)

Date: 8 March 2021

Distribution: Public
Original: English

A



احتياجات السحب الثاني والأربعين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2021

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية: نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الاعضاء رقم الهاتف: 2374 540 06 39+ البريد الإلكتروني: gb@ifad.org Advit Nath المراقب المالي ومدير شعبة المراقب المالي رقم الهاتف: 2829 545 00 39+ البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto

مديرة الإبلاغ المالي والتمويل المؤسسي رقم الهاتف: 2405 5459 96+ البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة روما، 19-21 أبريل/نيسان 2021

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في احتياجات السحب الثاني والأربعين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2021، وإلى اعتماد القرار التالي:

يوافق المجلس التنفيذي، وفقاً للبند 5(ج) من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللائحة الخامسة من اللوائح المالية للصندوق على السحب الأخير من مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في أبريل/نيسان 2021، أو حسبما تنص عليه وثائق المساهمات المبرمة مع الدول الأعضاء الإفرادية، لتغطية الصروفات على القروض والمنح لعام 2021. وتُغطّى أية مبالغ أخرى مطلوبة لاحتياجات الصرف في عام 2021، والتي لا يشملها السحب من هذه المساهمات، من الأصول السائلة للصندوق. ويفوض المجلس التنفيذي رئيس الصندوق بالعمل وفقا لهذا القرار.

احتياجات السحب الثاني والأربعين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2021

- 1- تقترح هذه الوثيقة مستوى للسحب من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2021 يستند إلى تقديرات الصروفات على القروض والمنح لعام 2021.
- 2- وينص البند 5(ج) من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الأحكام المطبقة على طلبات السحب من مساهمات الدول الأعضاء. وكان المجلس التنفيذي قد اعتمد في دورته الحادية والسبعين (في ديسمبر/كانون الأول 2000) سياسة تقضي بسحب 100 في المائة من مساهمات الدول الأعضاء لتغطية احتياجات الصرف. ويُسمح للدول الأعضاء باتخاذ ترتيبات منفصلة لجداول زمنية لتحصيل طلبات السحب. وتستند سياسة السحب على افتراض أن الترتيبات الفردية لن تؤثر سلبا على الاحتياجات التشغيلية للصندوق، وأنها ستظل سارية حتى تغييرها في إطار تجديد ما للموارد، عند الاقتضاء، أو حتى نفاذ الموارد التي يمكن طلب سحبها.
- 2- وتقدر السيولة الضرورية لتلبية إسقاطات الصرف على القروض والمنح لعام 2021 بما يعادل 858.0 مليون دولار أمريكي. وكما هي الممارسة المتبعة، سيجري الإيفاء بطلب السيولة هذا من خلال استخدام أصول الصندوق السائلة الموجودة، وتحصيل المساهمات، وعائد الاستثمار والتدفقات من القروض. ويعكس طلب السحب الحالي لعام 2021 القسط الأخير المستحق من المساهمات غير المؤهلة في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وبناء على مستوى وثائق المساهمات والمدفوعات التي جرى استلامها حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2020، يمثل السحب مبلغا يقارب 257.7 مليون دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن الأرصدة المذكورة أعلاه تتماشى مع الإسقاطات الواردة في الوثيقة R.19/(R)/(R)/(R)/(R)/(R)/(R) الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، المعروضة على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2020 (لتيسير الرجوع إليها، ترد بعض التفاصيل في الملحق الثاني). وسوف تتغير هذه الأرقام مع تسديد الدول الأعضاء لمدفو عاتها خلال العام 2021. وأما الفرق بين احتياجات الصرف المتوقعة والأموال المتاحة نتيجة لهذا السحب فسوف يغطي من خلال استخدام مصادر تمويل أخرى، كما ذكر أعلاه.
- 4- ويتضمن الملحق الأول معلومات عن الصروفات المستقبلية المقدّرة وطلبات السحب المتوقعة على أساس المستوى الحالى للتعهدات للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

سبل المضى قدما

- 5- وضعت الممارسة الخاصة بالسحب بموجب (البند 5(ج) من المادة 4)، من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ونُظِّمَت ضمن (اللائحة الخامسة) من اللوائح المالية للصندوق، وذلك لتوفير مستوى متناسب من التحصيل من مساهمات الدول الأعضاء لضمان السيولة للإيفاء باحتياجات الصروف.
- 6- وبما يتماشى مع قرار هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، واعتبارا من السنة المالية 2022 (بداية فترة تجديد موارد الصندوق)، سوف يستند تحصيل المساهمات إلى الأحكام المتعلقة بالدفع الواردة في قرار تجديد الموارد ذي الصلة.

EB 2021/132/R.27

تقديرات السحوبات المقبلة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2020

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	2020	2021
الفعلية	الفعلية	المتوقعة
النسبة المنوية للسحوبات خلال العام		
النجديد الحادي عشر لموارد الصندوق	%35	%35
النسبة المنوية التراكمية للسحوبات حتى نهاية العام		
التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق	%65	%100
على أساس:	,,,,,	70100
ألف ــ الصروفات المتوقعة *	924.6	858.0
باء – الصروفات الفعلية		-
جيم – الفرق (ألف- باء)		_

	القيمة الحالية لمساهمات الدول الأعضاء
	التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق
1 083.6	التعهدات المستلمة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2020
1 028.1	وثائق المساهمات المستلمة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2020/
770.4	المدفو عات المستلمة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 ب

المبلغ المسحوب عام 2021 (أ-ب)**

* تستند هذه التقديرات إلى أسعار الصرف السائدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2020. وتأخذ الصروفات المتوقعة بعين الحسبان النمط الاعتيادي للصرف لحافظة القروض والمنح.

^{**} محسوبة على أساس الرصيد المتبقي من وثائق المساهمات المستلمة حتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2020.

الرسم البياني 1 التدفقات النقدية والسيولة في الصندوق (بملابين الدولار ات الأمر بكية)



تستند الافتراضات الرئيسية لهذه الأرقام إلى ما يلي: المتوسط المرجح لملامح صرف القروض لفترة بين خمس وست سنوات؛ ونمو النفقات الإدارية خلال عام 2021 بنسبة 15 في المائة، وبعد ذلك بنسبة 1 في السائة؛ ومعدل عائد حافظة الاستثمارات خفض بشكل متحفظ إلى الصفر، ليعكس الاستراتيجيات المعمول بها حاليا لتخفيف المخاطر واستراتيجيات إعادة الهيكلة الأخرى التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من أثر تخفيض قيمة الأصول غير السائلة؛ وموجز عن تحصيل مساهمات تجديد الموارد المقدمة من الأعضاء على مدى ست سنوات، استنادا إلى الاتجاه السائد سابقا. ويُفترض أن تبلغ مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق المتعهد بها حتى الآن والتعهدات التي يرجح استلام وثيقة مساهمة بشأنها قبل نهاية عام 2020. ويُفترض أن تبلغ مساهمات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ما يتفق مع نهج النمذجة السابق. ويُفترض أن تنبع مساهمات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، بما يتفق مع نهج النمذجة السابق. ويُفترض أن تنبع مساهمات التحديدة متوقعة بُنتظر تنفيذها ابتداء من عام 2022. وعليه، بدأت إدارة الصندوق في تنفيذ استراتيجيات الإدارة. وقد افترضت إدارة الصندوق متطلبات سيولة جديدة متوقعة بُنتظر تنفيذها ابتداء من عام 2022. وعليه، بدأت إدارة الصندوق في تنفيذ استراتيجيات الإدارة على الموارد الصندوق، من أجل الوفاء بالمتطلبات الجديدة من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فصاعدا. وسوف تحتسب السيولة على أنه 100 في المائة من مجموع بتطبيق تخفيض بنسبة 20 في المائة (أي تحتسب الأصول السائلة بنسبة 80 في المائة من قيمتها السوقية الحالية). ويحتسب الحد الأدنى الجديد لمتطلبات الميولة على أنه 100 في المائة من مجموع مصروفات القروض والمنح وخدمة الدين.